مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد 2. العدد 4 .كانون الاول 2016: ص ص 167-185
DOI: 10.21928/juhd.20161225.07, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

جدلية العلاقة بين بنية الدولة الريعية وأزمة تراكم رأس المال وإعاقة الديمقراطية*

م.م. سعيد محمد كريم/كلية العلوم الانسانية والاجتماعية / جامعة كويه

الملخص :

جاءت مبادئ الديمقراطية لتحميل الفرد – بصفته الشخصية – مسؤولية إدارة شؤونه، والمساهمة في حياة المجتمع. ونشأت الدولة بشكلها المؤسسي الحديث الديمقراطي، والتي بدورها خلقت ضوابط داخل المجتمع لمنع تسلط فئات اجتماعية معينة على مقاليد الحياة الاجتماعية، وهذا هو مفهوم الدولة الحديثة، أي دولة "المجتمع المدني " او الحكم الرشيد الذي لا يكون الفرد فيه عبدا لروابط عائلية، أو قبلية، أو سلطوية معينة تنبع من مصدر طائفي. إن الدولة في الشرق أخذت من مؤسسات الدولة الحديثة مظاهرها فقط، إضافة إلى استعمالها بشكل منحرف، مما أدى إلى تقوية أصحاب السلطة في المجتمع، بينما المطلوب تأمين ضوابط عدم استعمال السلطة ضد المواطنين، فالدولة عندنا وسيلة لفرض المزيد من الاستعباد، بينما في الحقيقة الدولة هي تحرير المواطن من الاستعباد، إن إشكالية وجود الدولة في المجتمعاتنا معقدة للغاية، ولها جوانب متعددة، وتعود هذه الإشكالية إلى اختلاف عميق بين تقاليد عالمنا وتقاليد العالم الغربي.

صحيح أن المؤسسات قديمة قدم المجتمع البشري، ولكن تحول الدولة نفسها إلى مؤسسة من المؤسسات، أي انفصال سلطتها عن شخص الحاكم، واكتساب هذه السلطة لطابع قانوني لا شخصي، هو إنجاز كبير للعصور الحديثة.إن أكثر ما يميز الدولة الحديثة عن الدولة القديمة هي دولة قانون، من هنا تبدو دول المنطقة في شرق الاوسط وخصوصا الدول الريعية مازالت اقرب إلى دولة القوة منها إلى الدولة الشرعية، وأقرب إلى دولة القبيلة والحزب الواحد، منها إلى دولة المؤسسات. وهي اقرب إلى دولة الأشخاص، منها إلى دولة الدستور.اقرب إلى دولة الولاء الشخصي، منها إلى دولة الموضوعية القانونية. وبدلا من أن يكون الدستور سابقا على شخص الحاكم والسلطة السياسية ، فإنه لا يزال في غالبية الأحوال يتبعه كظله.

ليست الشمولية الاستبداد فقط ولا التسلط فقط ولا طغيان الهاجس الأمني وحكم الأجهزة الأمنية الملتهمة للدولة فقط ولا طغيان القمع العارية فقط ولا التحكم بالريع من خلال السلطة، بل إنها في الجوهر اختراق المجتمع من داخل آلياته الذاتية والإمساك به بنيوياً بحيث يكون القمع العاري الوسيلة الموازية وليس النوعيةلهذا التملك البنيوي للفعل من الداخل. إنها طغيان المستوى السياسي على الاجتماعي، قد يصل في نهايته المنطقية والعملية إلى التهام المجتمع أو جعله في أحسن الأحوال لاحقة عضوية بالمستوى السياسي، وهي تعمل على التدمير المنهجي المنظّم لكلّ أشكال التنظيم الاجتماعية بالأخص المستقلة، يؤدي إلى الهيمنة الشاملة للدولة على المجتمع والفرد يتحول المجتمع بمقتضاه إلى قطيع ليس أمامه إلا الامتثال والخضوع، والسيطرة التامة على خناق المجتمع من داخله وخارجه. هذا الخنق يعني موت السياسة بالمعنى العميق للعبارة وبخاصة موت السياسة المستقلة عن الدولة. إن استقلال السياسة سمة نوعية للمجتمعات الديمقراطية التي من شأن أحزابها الحرة تشكيل فضاء ضروري للحياة السياسية.

* قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الثالث– المشترك لجامعة التنمية البشرية/نيسان ٢٠١٦

المقدمة:

إن التقاليد الموجودة في مجتمعاتنا هي تقاليد سلطوية عميقة الجذور، ترجع الى تاريخ قبل الميلاد، في الهيكلية الموجودة وربما لازالت موجودة حتى اليوم – فالحاضر ما هو إلا تراكم للماضي. وفي هذا السياق نرى إن الأديان السماوية أيضاً نادت بتحرر الإنسان من الخوف من الظواهر الطبيعية او السلطة المطلقة للملوك والاباطرة، بحيث يصبح الإنسان حرا يمارس مسؤوليته الشخصية بحرية. ثم أتت مبادئ الديمقراطية لتكمل مع الأديان تحميل الفرد – بصفته الشخصية – مسؤولية إدارة شؤونه، والمساهمة في حياة المجتمع. ونشأت الدولة بشكلها المؤسسي الحديث الديمقراطي، والتي بدورها خلقت ضوابط داخل المجتمع لمنع تسلط فئات إجتماعية معينة على مقاليد الحياة الاجتماعية، وهذا هو مفهوم الدولة الحديثة، أي دولة "المجتمع المدني " او الحكم الرشيد الذي لا يكون الفرد فيه عبداً لروابط عائلية، أو قبلية، أو سلطوية معينة تنبع من مصدر طائفي. "المجتمع المدني" إذن هو الغاية التي يجب أن تحميها الدولة الحديثة. إن الدولة في الشرق أخذت من مؤسسات الدولة الحديثة مظاهرها فقط، إضافة إلى استعمالها بشكل معكوس، مما أدى إلى تقوية أصحاب السلطة في المجتمع، الدولة في مجتمعاتنا وسيلة لفرض المزيد من الاستعباد، بينما في الحقيقة الدولة هي تحرير المواطن من الاستعباد، إن إشكالية وجود الدولة في مجتمعاتنا معقدة للغاية، ولها جوانب متعددة، فحتى الآن لا توجد دولة واحدة يتفق عليها جميع، وتعود هذه الإشكالية إلى اختلاف عميق بين تقاليد عالمنا وتقاليد العالم الغربي.

صحيح أن المؤسسات قديمة قدم المجتمع البشري، ولكن تحول الدولة نفسها إلى مؤسسة من المؤسسات، أي انفصال سلطتها عن شخص الحاكم، واكتساب هذه السلطة طابع قانوني لا شخصي، هو إنجاز كبير للعصور الحديثة. إن أكثر ما يميز الدولة الحديثة عن الدولة القديمة هو أنها دولة قانون، بينما ليس للدولة القديمة من مرجع سوى شخص حاكمها.

من هنا تبدو دول المنطقة في شرق الاوسط وخصوصا الدول (الريعية)* مازالت اقرب إلى دولة القوة منها إلى الدولة الشرعية، وأقرب إلى دولة القبيلة والحزب الواحد، منها إلى دولة المؤسسات. وهي اقرب إلى دولة الأشخاص،

(*)**دولة الريعية** هو مصطلح في العلوم السياسية والعلاقات الدولية يشير إلى الدولة التي تستمد كل أو جزء كبير من إيراداتها الوطنية عن طريق تأجير الموارد المحلية لعملاء خارجيين. أُستخدم مصطلح الدولة الريعية منذ القرن العشرين للإشارة إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، ولكنه يمكن أن يشمل دولاً غنية بالأدوات المالية مثل العملة الاحتياطية. والدول التي تتعمد على الموارد الاستراتيجية، مثل القواعد العسكرية للدولة الريعية أربعة خصائص رئيسية:١-حالات الريع سائدة.٢-يعتمد الاقتصاد على الريع بشكل كبير وبالتالي مامن حاجة لقطاع إنتاجي محلي قوي.٣-نسبة صغيرة من السكان مشاركة في توليد الريع.٤-الحكومة هي المستفيد الأول من الريع الخارجي.

منها إلى دولة الدستور. اقرب إلى دولة الولاء الشخصي، منها إلى دولة الموضوعية القانونية. وبدلا من أن يكون الدستور سابقا على شخص الحاكم والسلطة السياسية، فإنه لا يزال في غالبية الأحوال يتبعه كظله، ويرتهن بإرادته، وغالبا ما يزول بزواله، أو وفاته.

إن الدولة الحديثة تقوم على مبدأ تساوي المواطنين جميعا في الحقوق والواجبات أمام القانون، أما في دولنا فتفتقد العلاقات الطابع الموضوعي المؤسسي، وتقوم على عصبيات تتناقض مع مبدأ المساواة أمام القانون في الدولة الحديثة.

تأتي أهمية موضوع االدولة الريعية ونظامها الاقتصادي، وإعاقتها للديمقراطية وتراكم رأس المال، التي كرست له العديد من الدراسات والأبحاث الجادة، بهدف تحليل طبيعة مؤسسة الدولة عبر التاريخ القديم والحديث، بغية الوصول إلى قوانين عامة تفسر وجود مؤسسة الدولة كضرورة اجتماعية، وكحارس للمصالح الاجتماعية والطبقية، وكانت نتيجة هذه الأبحاث ببساطة: الاتفاق على أن مؤسسة الدولة ضرورة للتقدم والتطور الإنسانيين وليس السيطرة على الاقتصاد بشكل كامل من جانب الدولة وخنق الديمقراطية وتعطيل كل المؤسسات.

وهنا تظهر الإشكالية، هل الدولة هي فعلا أداة للطبقة المسيطرة اقتصاديا ؟ وإذا كانت كذلك فهل تسيطر الدولة بالقمع الجسدي المباشر أم أنها تحتاج إلى نوع من (التقبل الاجتماعي) من خلال الخدمات العامة التي تقدمها إلى مواطنيها، ومن خلال السيطرة الأيديولوجية على كافة نشاطات المجتمع ؟ هل هناك – فعلا – إمكانية لتحول مؤسسة الدولة الريعية من مفهوم الحارس لمصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا، إلى دولة كلّ طبقات المجتمع ؟ وفي هذا الإطار أيضا يمكن التمييز بين سلطة الدولة السياسية وبين مؤسسات الدولة من اجل ترسيخ الديمقراطي والحكم الرشيد؟ وهل عملية تراكم رأس المال في ظل بنية الدولة الريعية أخذت مسارها التاريخي الصحيح .

وهنا تبدأ فرضية بحثنا حول العلاقة بين هيكلية الدولة الريعية المسيطرة اقتصاديا عبر سيطرة قوى اجتماعية معينة على مصادر الموارد الطبيعية وخاصة النفط والاعتماد الكلي على الريع واصابة رأس المال بالعقم، أي حدوث خلل بنيوي في عملية تراكم رأس المال. مما أدى الى إستقلال السلطة السياسية عن المجتمع اقتصادياً وتعطيل كافة مؤسسات الدولة وافراغها من معناها الحقيقي.

إن فقدان الدولة المؤسساتية هي من أبرز سمات الحياة مجتمعاتنا، وفي هذا الإطار يجب التفريق بين السلطة من جهة، والدولة من جهة أخرى، نحن لدينا سلطات أو جماعات تمارس السلطة، ولديها الجهاز عسكري وقمعي لكي تمارس هذه السلطة، لكن هذه الممارسة لا تعني أبدا أن الدولة موجودة، إن الدولة كمؤسسة لها وظائف معينة في حياة المجتمع، غير وظيفة القمع، إن الدولة في الشرق لم تكتفي بممارسة القمع المادي المباشر فقط، بل تمارس القمع الفكري والإيديولوجي عبر وسائل متعددة من صحافة إلى المؤسسات التربوية والتعليمية....وهذا القمع يكون أهم من القمع المادي.

المبحث الاول

أولاً: التاريخ السياسي للدولة

إن الفكر السياسي الغربي يختلف عن الفكر السياسي في المجتمعات الشرقية من حيث أن الأول لم يجاوز كونه عملية ضبط للسلطة في تعسفها إزاء المواطن، ونلاحظ أن كل الفكر السياسي الغربي تمحور حول قضية منع الدولة من الاعتداء وتجاوز على حقوق المواطن، وكيفية جعل الدولة تمارس سلطاتها دون الجور على المواطن. فتاريخياً ومن أيام العصر الروماني نرى أن الرومان أدركوا أن التعدد يمنع الانفراد بالسلطة، وبالتالي يمنع التعسف، ولهذا أعطوا صلاحيات واسعة – نوعا ما – لما يسمّى بمجلس النبلاء آنذاك، أيضا اليونانيون القدماء أدخلوا مفهوم القانون إلى مجتمعهم، وحققوا "المجتمع المدني" من خلال تطويره عمليا، وكانوا سباقين في تحقيق "المجتمع المدني" عن طريق إنشاء "القانون المدني"، بعدها جاء (مونتسيكو)* ليقول بثلاث سلطات، سلطة تنفيذية، وسلطة تشريعية، وسلطة قضائية، انطلاقا من مبدأ أن السلطة توقف السلطة، كل من له سلطة يميل إلى إساءة استعمالها. أنّ إساءة استعمال السلطة سمة عامة في طبيعة البشرية([1]).

أما مجتمعاتنا فلم تعرف هذا المبدأ لأسباب تاريخية وإقتصادية وإجتماعية ودينية، و أما السلطة في الفكر الشرقي فكانت، ولازالت، تعني "الهيبة "أو "السيادة ". ومن هنا نرى أن صاحب السلطة هو صاحب السيادة، فننادي الحاكم بسيادة الرئيس، كل هذا يعني أن الإنسان في مجتمعاتنا لا وجود له كفرد، و لا حماية له كشخص بشكل مستقل عن الدولة، إضافة الى ذلك إن تاريخ الدولة في الشرق يختلف عن تاريخ الدولة في العالم الغربي، فتاريخ الدولة في الأول هو تاريخ الطبقة الحاكمة، أما تاريخ الدولة في الثاني فهو تاريخ المجتمع، إن الدولة في العالم الغربي هي شخص معنوي، و بهذا المفهوم المجرد نضع أيدينا على أسسّ الفكر الغربي ([2]).

تراث الدولة في مجتماتنا فهو تراث "السلاطين"، والقواعد التي تأسست عليها الدولة كانت في معظمها هي الأحكام سلطانية التي تحكم بمقتضى الحاكم، وتؤسس حكمه، وتضمن رفاهيته دون إعتبار لحقوق الرعية، أو

(*)شارل لوي دي سيكوندا المعروف باسم (مونتيسكيو) ولد في جنوب غرب فرنسا بالقرب من مدينة بوردو عام (١٦٨٩) فيلسوف فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده غالبية الأنظمة حاليا، حيث تعلّم الحقوق وأصبح عضو برلمان عام (١٧١٤) و في عام (١٧٤٨) نشر مونتيسكيو أهم كتبه "روح القوانين" في جنيف في ٣١ جزءا وأضحى من أبرز المراجع في العلوم السياسية، وتوفي ١٧٥٥.

(١) في الديمقراطية –من الدولة التعبوية إلى الدولة التسلطية، مالك حسن (مجلة النهج، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، بيروت، العدد ١٩، ١٩٩٩)

(٢) برهان غليون (وآخرون): حول الخيار الديمقراطي – دراسة نقدية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٣٧-١٣٩.

مصالحها، ودون أن تسمح بوجود أي مؤسسات أخرى تصون هذه الحقوق وتدافع عنها ولذلك فالدولة عندنا تتبع لشخص الحاكم، لأن دولتنا ليست حقيقة مجردة.

يتحمل قسم من المثقفين مسؤولية هذا الوضع وتقصير، حيث لم يكن لهم دور فاعل في هذه القضايا، فهم – في معظم الأحيان– أقرب إلى "فقهاء السلطان" منهم إلى المفكرين الأحرار مستقلين، حيث كان كل همهم التبرير لتقلد السلطة، من اجل الحصول على مكاسب والوصول الى المناصب. لذلك كانوا أعواناً "للسلطة الاستبدادية، وقسم اخر ركزوا جهودهم على محاربة الاستعمار، ولم يعطوا قضية الحريات العامة أهميتها الموضوعية([1]).

إن أزمة الحرية والديمقراطية وإقامة ما يسمى بالحكم الرشيد هي أزمة تاريخنا، ومهمتنا اليوم إيجاد البدائل لكل ما هو مطروح، ولكل ما هو أحادي، فلم تعد الديمقراطية ترفا يهم المثقفين، أو سلعة نستوردها من الخارج، بل هي ضرورة حيوية لخروج من عنق الزجاجة، وهي السبيل لاستعادة النظم الحاكمة شرعيتها، ومصداقيتها، وهي السبيل لاستعادة الإنسان لدوره بعد أن فقدها.

ثانياً: جدل السلطة بين السياسة والثقافة.

ينطوي لسان العرب على تلميح خاطف لمفهوم السلطة، حيث جاء فيه أن "السلطة هي: القهر، وقد سلطه اللّه فتسلط عليهم، والاسم من السلاطة سلطة بالضم. وتبدو لنا صورة هذا المفهوم التي يقدمها لسان العرب أن اللغة العربية المعجمية تركز على جانب التسلط في مفهوم السلطة، وتسدل الستار على تجليات هذا المفهوم ومعانيه المختلفة التي تبرز في اللغات العربية المعاصرة ويقدم قاموس (لاروسLarouss) الفرنسي تعريفاً لمفهوم السلطة يشتمل على أبعاد متنوعة وغامضة في آن واحد. فالسلطة (Autorite) كما وردت في هذا القاموس "هي الحق والقدرة على التحكم، واتخاذ الأوامر، وإخضاع الآخرين [2].

إن العلاقة التي تقوم بين ممثلي السلطة السياسية وممثلي السلطة الثقافية هي علاقة في غاية التعقيد. يتدخّل في صياغتها عدد كبير جداً من العوامل الإجتماعية، والسياسية، والإقتصادية، والثقافية، والنفسية. وهذا ما يجعل منها علاقة لا يمكن تحديدها بشكل نهائي، بل يبقى الحوار فيها مفتوحاً ومن يملك السلطة السياسية يدخل في صراع مع منافسيه، فإما أن يحتفظ بها بعد القضاء عليهم إلى حين يأتي سواهم، وإما أن يأخذوها منه بعد القضاء عليه إلى أن يأتي من هو أقوى منهم فيأخذها منهم. وكل من يتمتع بالقدر الكافي من القوة والمكانة سيعمل على امتلاك السلطة، ويقدم على انتزاعها ممن يمسك بها.

إنّ النتائج يمكن استخلاصها بسهولة، ويؤيدها التاريخ، فتصبح السلطة مثاراً لنزاعات تنتهي بحروب تتجدد دائماً:

---

(١) حسن الصديق: الانسان والسلطة وإشكالية العلاقة واصولها الإشكالية، ط١، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١، ص٢٨.

(٢) بين التسلط والسلطة – دراسة تحليلية، علي احمد وطفة (مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد٣، ١٩٩٨).

السلب والنهب طلباً لمزيد من الثروة، الفتوحات لتوسيع الأملاك، الإرهاب لفرض القوة، والغزوات الحربية لإظهار الشجاعة بتوسيع مجال السيطرة، هذه كلها تصبح وسائل الوصول إلى السلطة. إن التاريخ الإنساني يبيّن أن أصحابَ السلطة الأباطرة في القديم واليوم اصحاب السلطة في الدول المتخلفة وخاص الدولة الريعية، غيرُ متفرغين لامتلاك اي النوع من المعارف، وهم غالباً ليسوا، قبل استلامهم السلطة، ممن يملكون المعرفة التي تمكن صاحبها من اكتساب الاحترام والإجلال في الوسط الإجتماعي، وتجعله يهيمن على أفراده، فيسمعون رأيه، ويحتكمون إليه عند الحاجة، ويسلمون بما يصدر عنه، فهم بحاجة إليه لأنه يشكل مرجعاً حياتياً ويومياً وعملياً لكافة أشكال العلاقات الإنسانية والإجتماعية والدينية والتأريخية والقضائية والمالية والروحية، يجدون لديه ردوداً على كل احتياجاتهم وتساؤلاتهم، وحلولاً لكل مشكلاتهم، ولذلك فإن أصحاب السلطة السياسية بحاجة إلى هؤلاء. وهذا يعني افتراض أن السلطتين في الأصل كانتا مجتمعتين لضرورة كل واحدة منهما للأخرى [١].

وعلى الرغم من أهمية هذه المسألة فإن الدراسات المخصصة لها قليلة. تعود إلى العلوم الإنسانية الحديثة التي أسسها الغرب الأوروبي في القرن التاسع عشر، وبدأت تعطي ثمارها في القرن العشرين، وفي مقدمتها علم الأنثروبولوجيا الثقافية وعلم السياسة. أما قبل ذلك التاريخ فكان الأمر يقتصر على ملاحظات عامة، وفي المجتمعات المعاصرة نجد أن المسألة قد حسمت في الغرب والولايات المتحدة الأميركية وبعض دول العالم، إذ أصبح الإهتمام موجهاً إلى آلية إنتقال السلطة وممارستها من خلال مؤسسات سياسية وقانونية وثقافية.

الى جانب ذلك في المجتمعات الشرقية عموماً للدين دور كبير في تحديد هذه العلاقة بين السلطتين السياسية والثقافية، وهذا يؤدي إلى إثارة مشكلة تعد جوهر القضية برمتها: وهي ما مصدر السلطة؟ فمَنْ أو ما الذي يعطي إنساناً ما سلطة ما على أخيه الإنسان؟ وفي هذا المجال أن أسسّ القضية يقوم على أن لا سلطة لإنسان على آخر، إلا بدليل يمكنه من ذلك. وأن مراقبة تاريخ البشرية على اختلاف الزمان والمكان يبين لنا أن هذا الدليل كان دينياً في بداياته عند كل المجتمعات [٢].

ثمة ثابتان يقرران طبيعة العلاقة بين السياسي والثقافي ويفسرانها، وهما عامّان لا علاقة لهما بحضارة ما في زمان أو مكان ما، وإنما هما إنسانيان يتدخّلان في تطورها، وهما غير منفصلين، وإنما يدخلان في علاقة وثيقة، ويدعمان ما سنقوله عن مفهوم السلطة السياسية والسلطة الثقافية، ويشكلان قاعدة لهذين المفهومين.

١-أن مهمة السلطة السياسية في جوهرها هي الدفاع عن المجتمع ضد نقاط ضعفه الذاتية، ومساعدته في تحقيق

---

(١) الفرد والسلطة في الفكر العربي، خليل حامد (مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد، ٣، ١٩٩٩).

(٢) جورج قرم، التنمية المفقودة _ دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، ط٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٧-٤٤.

نقاط قوته الداخلية، والحفاظ على استقراره وتطبيق قواعد جديدة تهيئه لتغيرات تتناسب مع تطور الحياة في علاقاتها المتعددة، الداخلية والخارجية، ولا تتعارض مع مبادئه الجوهرية وثوابته التاريخية والفكرية.

٢-وجود نظامين في الواقع الإنساني الحضاري: الأول هو النظام الكوني والثاني هو النظام الإنساني. ويقصد بالنظام الكوني موقف المجتمع أو الحضارة المعنية من المفاهيم الثلاثة: (الله، والإنسان، والكون)، وتصورها لهذه المفاهيم. وهو تصور يقوم على تغليب واحد من هذه المفاهيم على الآخرَين، فتكون الحضارة مصبوغة بصبغة هذا المفهوم الغالب. وهو نظام يشكل أسسّ النظام الثاني الإنساني الذي يقصد به آلية العلاقة بين الفرد والفرد، أو بينه وبين المجتمع والسلطة، أو بين المجتمع والسلطة عامة. وهي آلية تتبدى في السلوك اليومي، وفي المواقف العامة، وتنعكس في كل مظاهر الحياة الإنسانية وأشكالها. والنظام الإنساني يقوم في آليته على النظام الكوني الذي يصوغ هذه الآلية، ويشكل مرجعية لها في حركتها اليومية، ويفسرها، ويقيّمها. وبذلك فإن تصور حضارة ما للنظام الكوني ينعكس في تصورها لطبيعة العلاقة بين الإنسان والإنسان في هذه الحضارة وبين الإنسان والكون والله. فالعلاقة بين النظامين جوهرية وجدلية، إذ يؤثر كل منهما في الآخر، ويعيد تفسيره وتطويره، وإن كان النظام الكوني يشكل ثابتاً عاماً على حين أن النظام الإنساني يُعد متحولاً في إطار الثابت [١].

ثالثاً: الدولة الشمولية وتاريخ الاستبداد

يعرِّف عالم الاجتماع الألماني (ماكس فيبر)* السلطة السياسية بأنها "القدرة التي تمكِّن (أ) من الناس من جعل (ب) من الناس يفعل ما قد لا يفعله بمحض إرادته، وبشكل يتفق مع أوامر (أ) أو مقترحاته ليس المقصود بالسلطة هنا ما تعارف عليه الناس فيما بينهم: أي مجموعة المؤسسات والأجهزة التي تمكن أصحابها من إخضاع المواطنين في دولة معينة، فالدولة هي المؤسسة التي تملك في إطار مجتمع ما احتكار العنف المشروع [٢].

---

(١) حسن الصديق، المصدر السابق، ص٢٩.

(*) ماكسيمليان كارل إميل فيبر (١٨٦٤ –١٩٢٠) كان عالمًا ألمانيًا في الاقتصادوالسياسة، وأحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث ودراسة الإدارة العامة في مؤسسات الدولة، وهو من أتى بتعريف البيروقراطية، وعمله الأكثر شهرة هو كتاب *(الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)* حيث أن هذا أهم أعماله المؤسسة في علم الاجتماع الديني وأشار فيه إلى أن الدين هو عامل غير حصري في تطور الثقافة في المجتمعات الغربية والشرقية، وفي عمله الشهير أيضا "السياسة كمهنة" عرف الدولة: بأنها الكيان الذي يحتكر الاستعمال الشرعي للقوة الطبيعية، وأصبح هذا التعريف محورياً في دراسة علم السياسة.درس فيبر جميع الأديان وكان يرى أن الأخلاق البروستنتانتية أخلاق مثالية ومنها استقى النموذج المثالي للبيروقراطية والذي يتميز بالعقلانية والرشادة، ولكن تطبيقه في الواقع صعب، ولو طبق في التنظيم لوصل لأعلى درجات الرشادة. ولقد ميز فيبر بين ثلاثة نماذج مثالية للسلطة تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية هي: السلطة الملهمة، السلطة التقليدية، السلطة القانونية.

(٢) لوران فلوري، ماكس فيبر، ترجمة، محمد علي مقلد، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٨، ص٨٨-٩١.

هناك من لا يرى في السلطة موضوعاً سياسياً صرفاً يتجسد في كيان ما، وإنما يقصد بها وضعية معقدة للعلاقات في مجتمع ما، وهي علاقات تُمارس انطلاقاً من نقاط لا حصر لها، وفي إطار تناسبات متحركة غير متكافئة. فهي نتاج مباشر للتقسيمات، واللاتكافؤات، والاختلافات التي تقوم في داخل تلك العلاقات. وعلى ذلك فإن السلطة تتجسد في كل الآليات التي تتحكم في العلاقات الإجتماعية بشكل عام، وتصبح بذلك مجموع علاقات القوى والآليات المتعددة في مجتمع ما، في زمان ومكان معينين، والتي ينتج عنها المفهوم الشائع للسلطة. فالسلطة من خلال ذلك موجودة في كل زمان ومكان، حيث توجد العلاقات الإجتماعية، ولا يمكن إزالتها أبداً، وإنما يجب التعامل معها. وأي سلطة هي علاقة يجب تحليلها وفهمها من خلال طرفيها: الطرف الأول الذي تصدر عنه الرسالة أو الأمر، والطرف الثاني الذي يتلقى تلك الرسالة أو يخضع لذلك الأمر. وطريقة ممارسة السلطة وتطبيقها في الواقع تتعلق أيضاً بهذين الطرفين، وبحسب العلاقة بينهما تكون العلاقة جدلية، وتتخذ السلطة أشكالها المختلفة فتصبح رضائية، أو إلزامية، فالمصطلح المذكور يتضمن العديد من البنى والممارسات وأشكال القسر والتنظيم الموجودة في أنماط أخرى للدولة، أو النظم السياسية القديمة أو المعاصرة، والأهم من ذلك أن بعض المفكرين السياسيين والباحثين الإجتماعيين يفضلون إستخدام مصطلحات أخرى عندما يتعلق الأمر ببلداننا، مثل إستبدادي أو تسلطي أو أمني. في حين يذهب قسم آخر من المثقفين عندنا إلى القول بغياب الدولة بالمعنى الحديث للكلمة على الأقل. من الممكن القول إن اغلب الدول الريعية هي شمولية أو استبدادية أو أمنية بمعنى ما على صعيد الإقتصاد الذي يلعب فيه القسر السياسي دوراً كبيراً في التوزيع على الأقل إن لم يكن في الإنتاج [١].

يشكل مصطلح الدولة الأمنية دلالة على الدولة التي يشكل الهاجس الأمني فيها المحدد الأساسي لسياستها الداخلية وحتى الخارجية إلى حد كبير. ليس هذا فحسب بل إن الأجهزة الأمنية فيها تشكل الوسيلة والأداة الرئيسية التي يتم الحكم بها وعبرها، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى التهام دور الدولة إن لم تكن التهام الدولة في الأصل من قبل الأمن. وهنا نضيف الصفة الريعية الى الدولة تملك هذه الصفة من خلال امتلاك وسيطرة الدولة، على الإقتصاد وكل مصادر الموارد الطبيعية، من خلال القسر السياسي أولاً ومن خلال إلغاء المسافة الفاصلة بين الدولة كحيّز عام، وبينها كحيّز خاص للعائلات أو الفئات الحاكمة بحيث تتحول الدولة، في النهاية إلى جابي عمولات لحيّزها الخاص عبر احتكارها للاقتصاد ومصادر الموارد الطبيعية وخاصة النفط [٢].

وهناك اتجاه اخر تنفي إمكانية وجود الشمولية في مجتمعاتنا، إذ أن وجود الشمولية يفترض بالأساس وجود المجتمع المدني الذي ستقوم باختراقه من داخل بنيته وبالأدوات ذاتها التي أنجبت هذا المجتمع، ومن بين هذه الأدوات العناصر

---

(١) ملاحظات في الاقتصاد السياسي المعاصر، سعاد خيري (مجلة الثقافة الجديدة، دمشق، العدد٢٦٩، ١٩٩٦).

(٢) جورج قرم، العرب – في القرن الحادي والعشرين من فراغ القوة...الى قوة التغير، ط١، دار الطليعة، بيروت،٢٠١١، ص٢٣٦-٢٣٧.

التكنولوجيا، اضافة الى أن إيديولوجيا هذه الدول غير قادرة على التحول، أو لم تقدر أن تتحول إلى دين علماني بديل لما هو قائم، أو أن الإيديولوجيا بالمعنى الفعلي للكلمة غير موجودة بالأصل.

بمعنى أن المجتمع المدني المكوّن عبر التاريخ، وبخاصة أو بالتحديد عبر تاريخ تطور الرأسمالية، هو شرط لازم ولكن غير كاف لقيام الشمولية في ظروف تاريخية خاصة عند سيطرة الدولة على هذا المجتمع (مجتمع مدني)، ولأن هذا الوضع يشكل النموذج يمكن أن يتبادر إلى الذهن أن لاشيء ممكن خارجه، في حين أن بالإمكان تصور صيغ مقاربة لهذا النموذج، مثله في ذلك مثل كل الظواهر والمؤسسات الاجتماعية التي ولدت في الغرب بدءاً من الدولة الحديثة، وانتهاءً بالديمقراطية. إن استبداد الدولة الريعية الحديثة يعتمد على بيروقراطية الدولة، لأنها هي أضعف بكثير من أن تكون دولة شمولية وفي المرحلة الراهنة، إذ تفتقد إلى الإيديولوجيا أصلاً إلا إذا أطلقنا تسمية إيديولوجيا على هذا الخليط من الإرهاب والبراغماتية السياسية والخطاب السياسي الذي يشمل تشكيله من الحداثوية والإسلامية والشعبوية[١].

بعد هذه الملاحظات ذات الطابع الجدلي مع المصطلحات السياسية الأخرى لابد في المحصلة من الإمساك بالمحتوى الفعلي للشمولية، ليست الشمولية الاستبداد فقط ولا التسلط فقط ولا طغيان الهاجس الأمني وحكم الأجهزة الأمنية الملتهمة للدولة فقط، ولا طغيان القمع العارية فقط، ولا التحكم بالريع من خلال السلطة، بل إنها في الجوهر اختراق المجتمع من داخل آلياته الذاتية والإمساك به بنيوياً بحيث يكون القمع العاري الوسيلة الموازية وليس النوعيةلهذا التملك البنيوي للفعل من الداخل. إنها طغيان المستوى السياسي على الاجتماعي، قد يصل في نهايته المنطقية والعملية إلى التهام المجتمع أو جعله في أحسن الأحوال لاحقة عضوية بالمستوى السياسي، وهي تعمل على التدمير المنهجي المنظّم لكلّ أشكال التنظيم الإجتماعية بالأخص المستقلة، يؤدي إلى الهيمنة الشاملة للدولة على المجتمع والفرد يتحول المجتمع بمقتضاه إلى قطيع ليس أمامه إلا الامتثال والخضوع، والسيطرة التامة على خناق المجتمع من داخله وخارجه. هذا الخنق يعني موت السياسة بالمعنى العميق للعبارة وبخاصة موت السياسة المستقلة عن الدولة. إن استقلال السياسة سمة نوعية للمجتمعات الديمقراطية التي من شأن أحزابها الحرة تشكيل فضاء ضروري للحياة السياسية [٢].

---

(١) برهان غليون، المصدر السابق، ص٨١-٨٣.

(٢) إدوار مورس (وآخرون): النفط والاستبداد – الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٦٢-١٦٨.

المبحث الثاني

أولاً : الشمولية وموت السياسة والديمقراطية.

إن موت السياسة وانتفاء الدولة كحيّز عام وتحولّها إلى حيّز خاص من خلال التهام السلطة لها يعني فيما يعنيه احتكار السياسة وطغيان الخطاب الرسمي الأحادي الجانب، الرافض لكل خطاب مواز أو معارض بذلك لاتبقى للمجتمع إلا الانكفاء على نفسه والانعزال عن مجرى الأحداث والتحوّل إلى حشد من الرعايا يتحرك فقط عندما تريد السلطة منه ذلك في حشود قطيعية.

بذلك لن يبقى أمام الأفراد سوى التضحية بكل شيء بدءاً من الكرامة والحرية، وانتهاءً بالسياسة في سبيل الحفاظ على الحياة بوصفها الشيء الوحيد المتبقي بعد أن تم انتزاع كل شيء منهم عبر الاختراق البنيوي. إن هذا الارتداد إلى الحياة البيولوجية يعني موت السياسي وضياع روح المسؤولية والمبادرة كما يعني تآكل القاعدة الأخلاقية الضرورية للمجتمع والفرد(١).

إن الشمولية هي النمط النوعيّ المعاصر من الاستبداد والطغيان والتسلّط نمط موجود داخل نطاق المجتمع الحديث، والتدخّل المباشر للدولة في الحقلين الإقتصادي والإجتماعي، وبخاصة السيطرة الكلية على وسائل الإعلام والاتصال، والنمو السرطاني للبيروقراطية، والمؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن. إن الدولة التي وجدت في الأصل لخدمة المجتمع كما يرى (توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو)* وضبط صراعاته الداخلية، وضمان وحدته واستمراره، بدأت مع مرور الوقت ومنذ زمن غير قريب تتحول شيئاً فشيئاً لتصبح سيدة عليه، ولكنها لم تقف عند هذا الحدّ، بل إنها في حالات كثيرة ونتاجاً لظروف وشروط معقدة لم تستطع أن تمنع نفسها من تجاوز دورها، باتجاه صيرورة تدخليّة واسعة النطاق في المجتمع، لكن تحوّل هذا التدخل إلى صيرورة مأساوية صيرورة التهام المجتمع الذي وجدت الدولة في الأصل من أجله.

أن التدخل المتصاعد للدولة في الإقتصاد سواء تم ذلك على قاعدة النمط الرأسمالي الصريح في الإنتاج، أم على قاعدة رأسمالية الدولية الوطنية، أما على قاعدة الدولة العامة هذا الدور التدخلي يشكل سلاحاً ذا حدين فهو من

---

(١) سيادة الدولة وحقوق الانسان، حكمت حكيم (مجلة الثقافة الجديدة، دمشق، العدد، ٢٥٠، ١٩٩٢).

(*)**توماس هوبز** (١٥٨٨ – ١٦٧٩) كان عالم رياضيات وفيلسوف إنجليزي. يعد توماس هوبز أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بإنجلترا **جون لوك** (١٦٣٢ –١٧٠٤) هو فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي. **جان جاك روسو** (١٧١٢– ١٧٧٨)، هو كاتب وفيلسوف جنيفي، يعد من أهم كتاب عصر العقل، وهي فترة من التاريخ الأوروبي، امتدت من أواخر القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر.

جهة قاعدة لإعادة توزيع الناتج القومي بطريقة أقرب إلى العدل في مواجهة السوق المنفلتة، ومن جهة أخرى يشكل هذا التدخل مدخلاً في سياقات تاريخية معينة للإمساك بخناق المجتمع وتحكم القبضة السلطوية عليه، واختلال عملية تراكم رأس المال للصالح الفئة الاجتماعي القابضة على السلطة [١].

إذاً ليس هناك شمولية بالمعنى للعبارة بدون قاعدة اقتصادية، ولذلك يشكّل القطاع المؤمم أحد أهم الأسس التي تدفع بالبيروقراطية إلى التشبث به إلى حد ما، فحيثما تنتفي القاعدة تتعرض القمة من حيث المبدأ إلى التآكل، وينعكس ذلك على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي في أزمات مدمّرة على الأصعدة كافة. فإذا كان من الصحيح أن الشمولية تستدعي دوراً تدخلياً واسعاً في الإقتصاد فإنه ليس من الصحيح أن كل دور تدخليّ يؤدي إلى الشمولية، وإلّا لكانت كل دولة تدخليه شمولية، التدخل في حدود معقولة وليس ابتلاع المجتمع. إن الدور التدخليّ الواسع للدولة في الاقتصاد شرط لازم وليس الوحيد، ولكنه عاجز عن أن يفسر بنفسه الشمولية، الأمر لذا ينبغي البحث عنه في الميدانين الإجتماعي والإيديولوجي والسياسي والثقافي.

إن الشمولية هي التي افرزت التطور المعقد للسياق التاريخي المعاصر، وبخاصة الأزمات الاجتماعية والسياسية الحادة في الرأسمالية، وظروف الانتقال في الظروف عينها تقريباً بشكل أو بآخر في الرأسماليات المتخلفة كما هي أيضاً افرزت ظروف الانتقال إلى التجارب التي سميت في حينه اشتراكية على قاعدة التخلف الرأسمالي، وهي بهذا المعنى عملت على حرق المراحل وتضيق الهوّة بين الواقع المتخلف والطموحات المشروعة بطريقة فوقية وسلطوية وسياسية في الغالب الأعم. إن أهم العناصر المولّدة للشمولية على قاعدة الظروف الاجتماعية الموجودة هي قاعدة اقتصادية، وإيديولوجية ذات طابع شمولي أو إحتكاري وحزب سياسي شعبوي يعبر عن مصالح طبقات وفئات إجتماعية وبشكل رئيسي البرجوازية الطفيلية التى ترعرعت في ظل الدولة ولكن بشكل معكوس وناقص وإعطاء دور للفلاحين وخاصة في المؤسسة العسكرية [٢].

ثانياً: تاريخ الإستبداد واسبابة في الشرق.

لقد مرت فترات طويلة في تاريخ الشرق لم تكن السلطة فيها تخضع إلى أي معيار أو قاعدة سوى القيادة من جانب السلطة والخضوع من جانب الشعب. ولم يكن يوجد أي أساس نظري تبنى عليه علاقة الفرد بالسلطة، وإنما كانت الأمور متروكة لمشيئة الحاكم يتصرف بالمجتمع كيفما يشاء: يعطي لمن يشاء، ويأخذ ممن يشاء.

لكن المفكرين تنبهوا لخطورة هذا الوضع المقلوب، وبدأوا يسعون إلى تصحيحه. وقد استطاعوا إرساء قاعدة جديدة

---

(١) إدوار مورس (وآخرون)، المصدر السابق، ص٣٢٥-٣٣٠.

(٢) رأسمالية الدولة الاحتكارية، عدنان عويد (مجلة النهج، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، بيروت، العدد ٢٤، ٢٠٠٠).

ومتقدمة لتحديد هذه العلاقة، وبهذا تمكن المفكرون من تحويل الجدل الزائف الذي كان يدور في السابق حول أحقية هذا الحاكم أو ذاك في الحكم، إما على أساس انتسابه إلى قبيلة معينة أو جدارته على حماية الدين.. أو غير ذلك، إلى جدل حقيقي أساسه البحث في وظيفه السلطة في علاقتها بأفرادها.

قد تبين من خلال الممارسة التاريخية أن الجدل المذكورة هي الأساس في الانتقال بالمجتمعات من طورها الطبيعي إلى طورها المدني، ولما كانت سيادة الحاكم على الشعب مبررة بالمنفعة التي يجنيها الشعب من أفعال الحاكم، فقد بات من المنطقي أن تقترن قيادة الحاكم للشعب بخدمته للشعب عينه. أي أن يكون الحاكم قائداً وخادماً، وأن يكون الشعب، بالفعل نفسه مطيعاً ومخدوماً [1]. ولكن نحن نعيش وننتمي إلى بلدان يشكل الاستبداد العنصر الأبرز في تاريخها السياسي قديما وحديثا وذلك للاسباب التالية [2]:

ا–لعبت الشروط الطبيعية للإنتاج في الشرق دوراً مهماً في إسناد وظيفة الاقتصاد للدولة بما في ذلك بالطبع غياب الملكية الفردية الخاصة للأرض جنباً إلى جنب مع مركزة الشؤون العامة في يد الدولة، وقد شكّل هذان الامران أحد أهم القواعد المولّدة للاستبداد.

ب–أنماط الاقتصاد الاكتفاء الذاتي والطبيعي كان له دوراً في إضعاف السيطرة الاقتصادية المركزية للدولة في الاستبداد القديم، بينما انتقال الاقتصاد من مرحلة الاكتفاء الذاتي الى مرحلة التبادل معززاً بذلك مكانة الدولة من اجل السيطرة.

ج–تطور آلة الدولة ووسائلها وتطور وسائل النقل والاتصال والإعلام ووحدة التربية والتعليم. الأمر الذي يعني أن الشمولية أعمق عمودياً وأوسع أفقياً مما كان عليه حال الدولة في الماضي.

د– لم يكن الاستبداد القديم قادراً على تنميط المجتمع مثل الشمولية المعاصرة وذلك عن طريق شبكة تنظيم هائلة المخترقة للمجتمع بنيوياً.

هـ–في الاستبداد القديم كانت هناك الكثير من الانتماءات السائدة التي كانت تقف حاجزاً أمامه، كالإنتماءات العشيرية والإقليمية والدينية والمذهبية والعرقية في حال الإمبراطوريات بل والشروط الجغرافية الطبيعية كالجبال والمناطق الوعرة البعيدة عن المراكز الحضرية الأمر الذي كان من شأنه تقليص يد الدولة.

و– لم يعرف الاستبداد القديم ظاهرة الحشود الجماهيرية الهائلة بالقدر الذي هي عليه اليوم. والتي تتقاطع في لحظة ما مع ظاهرة غريزة القطيع كما لم يعرف الاستبداد القديم الوظيفة السياسية والدعائية والقمعية لهذه الحشود بالقدر الذي هي عليه اليوم.

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٦٥ ١٦٧، ١٦٩.

(٢) بيري اندرسون، دولة الشرق والاستبداد، ترجمة: بديع عمر نظمي، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص٥٩، ٦٠، ٧٣.

يمكن القول إن هناك ارتباطاً من نوع ما بين الاستبداد القديم بصفته قائماً على بنية إجتماعية محددة وبين الشمولية الدولة الريعية اليوم، على الرغم من التغيّر الذي أصاب هذه البنية لأن رواسب حقيقية عميقة في البنِ ّ الذهنية والروحية والأخلاقية للاستبداد القديم ما تزال قائمة أمام الشمولية أقلّ وعورةً بما لايقاس على صعيد الحاكم والمحكوم معاً.

إن هذه البنية وتجسيداتها في الممارسة العملية وبخاصة في الحقل السياسي بما في ذلك الموقف من الدولة والسلطة لا تزال حاضرة في الوعي والممارسة الراهنين بأشكال مختلفة. إن الجهل وثقافة الخوف وعصمة السلطة، والاتكال عليها، والاحتكام للقضاء والقدر، والصمت المتواطئ تشكّل أرضاً خصبة لكلّ تسلّط أو طغيان أو استبداد أو شموليّة في مجتمعاتنا.

ثالثاً:الصراع بين الاقتصاد والسياسة وأزمة تراكم رأس المال

في الأنظمة الشمولية، كما هي الحال في بلداننا، هناك أزمة تراكم رأس المال التي تتسبب بتوليد ضغوطات لا تقاوم، والمسبب الرئيسي لهذه الأزمة هي البرجوازية التي تنمو في كنف الدولة الريعية أو بمعنى آخر الدولة الريعية هي التي افرزت هذه البرجوازية، والتي تعمل على فرض هيمنتها الاقتصادية، وينتج عن هذا فقدان الدولة لاستقلاليتها عبر الاستيلاء عليها من قبل القوى سياسية و الإجتماعية التي تسيطر على مصادر الموارد الأولية، وهذه القوى لاتملك اي مشروع سياسي أو إقتصادي أو ثقافي غير جمع الثروة، إضافة الى إخضاع الدولة للقيود الاقتصادية عن طريق المنظمات الدولية (البنك والصندوق الدوليين) لان هذه البرجوازية تميل دائماً الى الإستدانة الخارجية نتيجة لتوسيع وتضخم نفقات الدولة بشكل مخيف. وفي نهاية فإن مستلزمات تراكم رأس المال هي التي توجه دفة السياسة، وما إن تخفق قوى إجتماعية مستقلة في تحقيق ذلك، حتى تتولى قوى الإجتماعية غير واضحة المعالم على السلطة[1].

الدولة في الشرق عقبة في وجه الحرية الاقتصادية، فالدول الوراثية او ما يطلق علية الكاتب (سلامة كيلة)* الدول ذات نظام (جملكية) اي تجمع بين خصائص النظامين (الجمهوري والملكي) والتي تسيطر على القطاع الاقتصادي

---

(١) صالح ياسر حسن، الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي – محاولة في فهم الجذور، ط١، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠١١، ص٢٦٢-٢٦٣.

(*)سلامة كيلة من مواليد مدينة بيرزيت في فلسطين سنة ١٩٥٥. بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة بغداد سنة ١٩٧٩ عمل في المقاومة الفلسطينية ثم في اليسار العربي، ولازال ينشط من أجل العمل الماركسي العربي.سجن ثمانية سنوات في السجون السورية.كتب في العديد من الصحف والمجلات العربية مثل الطريق اللبنانية والنهج ودراسات عربية والوحدة.

بصورة كاملة، وتسخر الإقتصاد لخدمة متطلبات ديمومة سلطتها. وهنا تكمن المشكلة على وجه الدقة في إستقلال الدولة إقتصادياً عن المجتمع، الأمر الذي يعزى معياراً إلى الثقافة السياسية–التي هي إحدى ثمار التسلطية والتبعية — المفتقرة إلى العقلانية. إذن في الدول الريعية هنالك صراعاً قائماً بين العقلية الإقتصادية والعقلية السياسية، بين خلق الثروة وخلق السلطة. وحسب وجه نظر الماركسية فإن البنية الإقتصادية التحتية تنعكس البنية السياسية والايدولوجية، إذ تقوم الدولة أساسا بخدمة منطق تراكم رأس المال، أما في بلداننا يكون الإقتصاد في خدمة السياسة، ويتمتع صناع القرار نتيجة امتلاكهم للريع بمناعة ثقافية ضد العقلية الإقتصادية.

إذ هناك علاقة بين تراكم رأس المال والثروة لدى السلطة السياسية المسيطر على الاقتصاد، يمكن للتراكم رأس المال أن يحدث في مجال إقتصادي متمايز عن الحقل السياسي لكن التجارب التي خاضتها البلدان الشرق مع الديمقرطية، تؤكد بأن هذه تمايز لا يمكن تحقيقها إلا بعد فصل الدولة عن الاقتصاد، وفي البلدان الريعية التي لم يحصل هذا التمايز، بل حصل زواج بين السياسة والإقتصاد للصالح السياسة وعلى حساب تراكم رأس المال [1].

يبدو أن مقاومة الحرية الاقتصادية والسيطرة على جميع قطاعات الاقتصاد، جزء لا يتجزأ من منطق الدولة الريعية التي تحكمها أقلية نخبوية شعبوية، لانها منذ سيطرتها عملت على إزاحة الطبقات التي كانت سائدة فيما مضى، وظهرت عناصر جديدة قوية ومعبأة، مما مكنت النظام من خلق حالة من التوازن داخل التركيبة السياسية عن طريق توزيع عائدات الريع، و وضع حد للصراع بين القوى الاجتماعية وتفريغها من اي معنى طبقي. تكونت لدى هذه الدولة كتلة ضخمة من البيروقراطيين المدنيين والعسكريين، وتعتمد قيادتهم على المحسوبيات وعلاقات القرابة. إن سيطرة الدولة على قطاع العام، وقدرته على الاستفادة من الريع (كعائدات النفط)، يمنحانه الإستقلالية، عن الطبقات الإجتماعية وهذا الريع، إضافة إلى أنه ساعد في تقليل أهمية الضغوط على النظام بشأن تعزيز شروط تراكم رأس لمال الوطنية.

إن استقلال الدولة إقتصادياً معتمداً بذلك على الريع قد مكنه من صياغة سياساته وفقا لمصلحة الدولة العليا، وليس مصالح الطبقات الإجتماعية أو حتى الرأسمالية الوطنية، هذا إن وجده في هذه بلدان. كما أن حفظ الأمن الداخلي وتسخير الموارد لصالح الصراع الخارجي قد احتلا الأولوية على حساب مستلزمات تراكم رأس المال الضروري لبناء الصناعات الداخلية وتعزيز من قدرة الدولة التصديرية وتقليل الإعتماد على الريع، وبالتالي فإن متطلبات توفير قوة هذا الإستقلال قد أعاقت العملية السياسية والإقتصادية [2].

---

(١) بول كولبير، مليار نسمة تحت خط الفقر — لماذا تخفق البلاد الاشد فقراً في العالم ؟ وما الذي يمكن عمله حيال ذلك؟، ترجمة، هيثم جودت نشواتي، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٠، ص٩٢–١٠٠.

(٢) إدوار مورس (وآخرون) ، المصدر السابق، ص١٢٠–١٢٣.

إن المهام الرئيسية للدولة الريعية تكمن في الدفاع عن مواردها الأساسية، وفي هذا المجال كان القطاع الحكومي وما يزال مصدراً حاسماً للدخل سواء كان للدولة أو لقسم كبير من الفئات الإجتماعية ومن غير الممكن الإستعاضة عنه بالضرائب المتأتية عن القطاع الخاص. من هنا يمكن القول بأن الدولة الريعية تقوم بتكوين طبقة رأسمالية طفولية تنمو في ظل الدولة، ومن جانب آخر هي مضطره لتأمين مصالح نخبه الأساسية، والتي تكون بمثابة دعامة للحفاظ على دور للدولة في الاقتصاد، أن هذه النخبة كانت سابقاً بلا ملكية يستخدمون الدولة بمثابة سلم لإرتقائهم، كما أن هذ الجماعات الحزبية والبيروقراطية التي تشكل البنى الفعلية للدولة لها ركائز إيديولوجية ومادية. أما المهمة الاخرى للدولة الريعية هي حماية قاعدته الإجتماعية التي تستند اليها في الإنتخابات وتستخدم كسلاح ضد طبقات الإجتماعية الآخرى التي تكون مصالحها متناقضة مع مصالح الدولة. فأن المكون لنسيج النظام لديها القدرة على الدفاع عن مصالحها داخل مؤسسات النظام من خلال الامتيازات المتاحة لها في المنظمات داخل مختلف الفئات وشرائح الإجتماعية وهذا يسبب في شلل المجتمع المدني [1].

رابعاً: بنية الدولة الريعية وإمكانية التغيير.

إن تغيير طبيعة الدولة الريعية متموضعة، في البنية الإجتماعية–الإقتصادية للسلطة السياسية، أن الدافع المباشر للتغير غالبا ما يكون سياسياً، بيد أن الضغط الأساسي لإجراء تغيير كهذا يتأتى جذرياً وبصورة طبيعية، عن أزمة إقتصادية نتاج عن سيطرة الطغمة السياسية المغتصبة للسلطة على الموارد الإقتصادية ويمارسون التجارة والسياسة في آن واحد. تجد هذه الأزمة جذورها في الطبيعة الفعلية لإستراتيجة تشكيل الدولة الريعية هذه الاستراتيجية أضعفت القطاع الخاص، وأخفقت مع ذلك في جعل القطاع الحكومي محركا فعالا لعجلة تراكم راس المال، وإضفاء الطابع السياسي على كل شيء مما أدى إلى إخضاع منطق التراكم إلى الأهداف السياسية كالمحسوبيات والإفراط في توفير فرص العمل وإنتاج السلع الاستهلاكية الرخيصة على حساب نفقات الدولة دون أن تكون لهذه العملية أي إنتاج، وقد كان هذا انعكاسا للاستراتيجية بناء السلطة الدولة الريعية وتوسيعها وإقحام الطبقات الإجتماعية الدنيا وفلاحين وسكان الأرياف بصفة خاصة في السياسة لصالحها، والمشكلة في هذه الاستراتيجية أنها تنزع إلى تشجيع الإستهلاك الجماهيري على حساب تراكم رأس المال، كما أن بناء قاعدة قوية لسلطة الدولة الريعية استلزم أيضا استيراد مواد صناعية بديلة أدت إلى الإعتماد الكلي على إستيراد، مما خلق أزمه في ميزان المدفوعات.[2]

إن الريع المتأتي من النفط حتى بداية القرن الحادي والعشرين والمتاح لدول الشرق الأوسط خصوصا، شكل عاملاً مساعداً في إستمرار إستراتيجية النظام، ولكن مع هبوط معدل الريع تجلت هشاشة هذه الإستراتيجية كما أن أزمة

---

(١)ملاحظات حول الصراع الطبقي، جاك كيركوت (مجلة الثقافة الجديدة، دمشق، العدد ٢٧٤، ١٩٩٧)

(٢) جورج قرم: العرب – في القرن الحادي والعشرين، المصدر السابق، ص٢٦٠-٢٦٦.

التراكم كان لها أثر أكثر ملموسية، وقد تبدى في أزمة مالية، فالدولة التي توسيع حجمها وتفاقم انفاقها نتيجة للريع، لم يعد بوسعها النهوض بأعباء تضخمها ووظائفها مع تدني معدل الريع، وهذا ما أوجب سياسة التقشف وتقليل في الانفاق الحكومي.

وأدى بالتالي إلى تراجع قدرة الدولة المالية ضمن هذا الوضع المعقد بدأت الدولة منذ بداية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين باللجوء إلى القطاع الخاص والبرجوازية الوطنية الضعيفة والخجولة لملء الفراغ الإقتصادي، بالمقابل كان لا بد لهذه الأخيرة أن تمنح بعض الامتيازات، وهكذا بدأ باب الخصصة بالإنفتاح [١]*.

يبدو أن البرجوزاية في ظل الدولة الريعية تخوض عملية النمو، ولكن بصورة ناقصة او مبتورة، أن الدولة هي التي ساعدت في ولادة البرجوازية، ولكن بشكل معكوس، فالنخبة السلطوية نفسها قد تبرجزت من خلال قيامها بنشاطات أو أعمال تجارية، أي أنها راكمت رأسمالاً خاصا على حساب تراكم رأس المال الوطني.

ولكن هل تشكل هذه البرجوازية إحدى قوى المؤثر في تقدم المجتمع؟ فمن جهة لها مصلحة في إستمرار دور الدولة، لأن هذا الدور يعتبر مصدراً لتعاقداتها التجارية وإحتكاراتها وحمايتها، إنه السعي إلى تحقيق الريع حتى أقصى الحدود بدلا من الاستعداد للمنافسة في الأسواق، في الواقع إن هذه البرجوازية اليوم ترحب بإفساح المجال أمام مشاركة أجنبية أوسع، وسماح للرأس المال الخاص بالإستثمار في حقول نشاط كانت في السابق حكراً على الدولة. يبقى السؤال المثير للجدل، بالمعنى الإقتصادي، بصدد رأس المال الخاص في الدولة الريعية، وهو إلى أي مدى بلغت قدرتها للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، المنتجة للسلع، مع الأخذ بعين الاعتبار وفرة الفرص المتاحة خارج أوطانها وأنه لا يمكن لعجلة الاقتصاد أن تدور إلا إذا وظفه الدولة رأسماله الإستثماري في مشاريع إستراتيجية طويلة الأمد، وليس المشاريع ذات المردود السريع والعالي والأمد القصير [٢].

إن البرجوازية ماتزال ضعيفة، ومنقسمة إلى حد ما بين البرجوازية المؤيدة للدول الريعية ونظامها السياسي والبرجوازية التي لم تندمج قطاعاتها مع النظام بعد إن في الصيرورة السياسية للتاريخ الدولة الريعية ليس مفاجئاً أن تكون المحصلة تنامياً في الانفتاح وفك عنق رأس المال من قبل الدولة بغية تقليص الأعباء الإقتصادية للدولة دون الإضرار بمصالحها وسيطرتها، فمن جهة التدخل الإقتصادي للدولة آخذ في التقلص، مفسحاً المجال لدور أوسع للقطاع الخاص، ومن جهه آخرى فإن سياسة التقشف التي حدت من الاستثمار الحكومي ونفقات التي تدفعها الدولة. قد ظهرت حقول نشاط جديدة أمام السوق بفضل وضع حد لبعض احتكارات الدولة في ميدان التجارة الخارجية، ولم يعد ينظر الآن إلى القطاع الخاص على انه مجرد قطاع مساعد للقطاع لحكومي الموجه، بل بوصفه المحرك للتطور

---

(١) النفط والدولة والسياسة الاقتصادية في العراق، مصباح كمال (مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العددان ٣٢٢-٣٢٣، ٢٠٠٧)

*ملاحظة بعد عام ٢٠٠٣ انتقل مركز طباعة مجلة الثقافة الجديدة من سوريا – دمشق الى بغداد .

(٢) سمير أمين، الرأسمالية المتهالكة، ترجمة. فهمية شرف الدين وسناء ابوشقرا، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٤٠-٢٤٥.

الإقتصادي، أو على الأقل نداً للقطاع الحكومي، وثمة قوانين جديدة شرعت في الدول الريعية الخاصة بالضرائب والتوظيف المالي المتمتع بالامتيازات. تبقى دائرة القوى المحركة سياسياً وإقتصادياً غير مكتملة ما لم يجري تقييم ما إذا كانت الحرية الإقتصادية أو الفصل بين السياسة والإقتصاد تعجل في حدوث تعددية سياسية وإنشاء حكم الرشيد.

البرجوازية في الدول الريعية لاتملك الرغبة ولا القوة كي تطالب بتعددية السياسية والحكم الرشيد مقابل مصالحها الاقتصادية واستثماراتها المالية. أن التعددية السياسية عنصر أساسي من أجل تراكم رأس المال لان الحرية الإقتصادية والحرية السياسية تسيران معاً. أن الأهم من الديمقراطية برأي البرجوازية الوطنية الحقيقية هو الاستقرار مقترناً بتزايد الحريات الفردية الإقتصادية، كالشراء والبيع والتعبير عن الرأي وإعادة خلق مجتمع مدني مستقل، وفصل النشاط الإقتصادي عن السياسة [1].

الإستنتاجات والتوصيات

١- يمكن وضع علم الاقتصاد في خدمة المنطق السياسي على المدى القريب، ولكن على المدى البعيد، ينبغي أن يعهد بمستلزمات تراكم رأس المال إلى طبقة رأسمالية الوطنية المستقلة. والفصل بين الاقتصاد والسياسة وتحرير عملية تراكم رأس المال والثروة من يد الطغمة السياسية القابضة على السلطة في الدولة الريعية، والتقليل من الجيش البيروقراطية الطفيلي التي تعيش على نفقات العامة للدولة.

٢- الأفضل تتبع نطاق الصراع بين العقليتين السياسية والإقتصادية في أطوار مختلفة ما إن تصبح بنية الدولة متماسكة، حتى تكون هذه الدولة قادرة على منح الأولوية لمستلزمات تراكم رأس المال، وإعطاء دور حقيقي لقطاع الخاص وفتح باب الخصخصة وفق شروط وقوانين واضحة المعالم.

٣- إن أزمة الحرية والديمقراطية وإقامة ما يسمى بالمجتمع المدني هي أزمة تاريخنا، ومهمتنا اليوم إيجاد البدائل لكل ما هو مطروح، ولكل ما هو أحادي، فلم تعد الديمقراطية ترفا يهم المثقفين، أو سلعة نستوردها من الخارج، بل هي ضرورة حيوية لخروج من عنق الزجاج.

٤- إعادة القراء الدقيقة لمنطلقات الفكر السياسي وجعلها عملية ضبط للسلطة في تعسفها إزاء المواطن، ونلاحظ أن كل الفكر السياسي الغربي تمحور حول قضية منع الدولة من الاعتداء وتجاوز على حقوق المواطن، وكيفية جعل الدولة ممارسة لسلطاتها دون الجور على المواطن.الدولة في خدمة المواطنين وليس العكس.

٥- العلاقة التي تقوم بين السياسة والثقافة هي علاقة معكوس فبدلاً من الانتقاد والخوف من طغيان السلطة اصبح المثقف خائفاً على السلطة لان بزوال السلطة تزول كل الامتيازات التي حصل عليها . ويتدخّل في صياغة هذه

---

(١) حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ابوظبي،٢٠٠٣، ص٢١٤-٢٢٠.

العلاقة عدد كبير جداً من العوامل الإجتماعية، والسياسية، والإقتصادية، والثقافية، والنفسية. وهذا ما يجعل منها علاقة لا يمكن تحديدها بشكل نهائي، بل يبقى الحوار فيها مفتوحاً.

٦- مهمة السلطة السياسية الدفاع عن المجتمع وخدمة المجتمع ضد نقاط ضعفه الذاتية، ومساعدته في تحقيق نقاط قوته الداخلية، والحفاظ على استقراره وتطبيق قواعد جديدة تهيئه لتغيرات تتناسب مع تطور الحياة في علاقاتها المتعددة، الداخلية والخارجية، ولا تتعارض مع مبادئه الجوهرية وثوابته التاريخية والفكرية، والتي ترى بأن الدولة في خدمة المجتمع وليس العكس كما نراها في مجتمعاتنا المجتمع والدولة في خدمة السلطة السياسية، وحصراً خدمة فئة إجتماعية معينة.

٧- تأثير الدين في المجتمعات الشرقية لان للدين دور كبير في تحديد العلاقة بين السياسية والفرد، والدين لها دور في تقديس السلطة، وهذا الوضع يصب في مصلح السلطة السياسية، والدين ملاذ أمين لسلطة ويحتمي به في كثير من الاحيان ويمارس القمع بإسمه.

٨- حق المواطنة في مجتمعاتنا تقتصر على الذين ينتمون إلى الفئة الاجتماعية المسيطرة، إما عن طريق العرق أو المذهب أو حزب معين، إذ يجب أن تقوم كل الأوضاع في المجتمع بحيث يشعر كل مواطن بأنه ينتمي انتماء كل مواطن آخر إلى وطن.

المراجع

أولاً: الكتب.

(١) إدوار مورس (وآخرون): النفط والاستبداد – الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧.

(٢) بول كولبير: مليار نسمة تحت خط الفقر – لماذا تخفق البلاد الاشد فقراً في العالم؟ وما الذي يمكن عمله حيال ذلك؟ ترجمة، هيثم جودت نشواتي، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٠.

(٣) برهان غليون (وآخرون): حول الخيار الديمقراطي – دراسة نقدية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

(٤) بيري اندرسون: دولة الشرق والاستبداد، ترجمة، بديع عمر نظمي، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٣.

(٥) حسن الصديق: الانسان والسلطة وإشكالية العلاقة واصولها الاشكالية، ط١، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١.

(٦) حازم الببلاوي: الاقتصاد العربي في عصر العولمة، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠٣.

(٧) جورج قرم: التنمية المفقودة – دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، ط٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

(٨) جورج قرم: العرب – في القرن الحادي والعشرين من فراغ القوة...الى قوة التغير، ط١، دار الطليعة، بيروت،٢٠١١.

(٩) سمير أمين: الرأسمالية المتهالكة، ترجمة، فهمية شرف الدين وسناء ابو شقرا، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣.

(١٠) صالح ياسر حسن: الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي – محاولة في فهم الجذور، ط١، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠١١.

(١١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تقديم، إيهاب محمد إبراهيم، ط١، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩.

(١٢) لوران فلوري: ماكس فيبر، ترجمة، محمد علي مقلد، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٨.

ثانياً: المجلات والدوريات.

(١) (مجلة النهج، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، بيروت، العدد ١٩، ١٩٩٩) .

(٢) (مجلة النهج، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، بيروت، العدد ٢٤، ٢٠٠٠).

(٣) (مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد ٣، ١٩٩٨).

(٤) (مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد ٣، ١٩٩٩).

(٥) (مجلة الثقافة الجديدة، دمشق، العدد ٢٥٠، ١٩٩٢).

(٦) (مجلة الثقافة الجديدة، دمشق، العدد ٢٦٩، ١٩٩٦).

(٧) (مجلة الثقافة الجديدة، دمشق، العدد ٢٧٤، ١٩٩٧).

(٨) (مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العددان ٣٢٢-٣٢٣، ٢٠٠٧).